

بعد مقاومة جلالة السلطان لأعظم على الذهاب إلى وادي ساسون لأجل فحص الوقائع التي حصلت بنفسه فحسباً مدققاً ، وأن الحضرة السلطانية قد أمرت بإجراء كل المساعدات الآيلة إلى راحته لأجل ظهور الحقيقة ، وكشف المنبأ عن أحوال تلك البلاد .

السلطان الأعظم على الذهاب إلى وادي ساسون لأجل فحص الوقائع التي حصلت بنفسه فحسباً مدققاً ، وأن الحضرة السلطانية قد أمرت بإجراء كل المساعدات الآيلة إلى راحته لأجل ظهور الحقيقة ، وكشف المنبأ عن أحوال تلك البلاد .

أمونك إن عدد ١٥٩٠ ، الخميس ١٣ يونية ١٨٩٥ ، ص ١ ، القاهرة

مطالب الدول الثلاث

(لإصلاح أرمينيا)

مطالب الدول الثلاث

(لإصلاح أرمينيا)

أسلفنا أن الدول الثلاث روسيا وفرنسا وإنكلترا قد رفعت بواسطة سفرائها في الأستانة العلية مذكرة إلى الباب العالي تتضمن مطالب الإصلاح المرغوب إدخالها في ولايات أرمينية . وأفادتنا التلغرافات منذ أيام أن الدولة العلية رفضت أن تخص ولايات الأرمن بإصلاحات تميزها عن بقية الولايات العثمانية بل أنها تجرحهم . مطالب الإصلاح في جميع ولاياتها على السواء ولكنها ترفض أن يكون للدول الأوروبية أدنى مراقبة أو تداخل في شؤون هذه الولايات .

أسلفنا أن الدول الثلاث روسيا وفرنسا وإنكلترا قد رفعت بواسطة سفرائها في الأستانة العلية مذكرة إلى الباب العالي تتضمن مطالب الإصلاح المرغوب إدخالها في ولايات أرمينية . وأفادتنا التلغرافات منذ أيام أن الدولة العلية رفضت أن تخص ولايات الأرمن بإصلاحات تميزها عن بقية الولايات العثمانية بل أنها تجرى مطالب الإصلاح في جميع ولاياتها على السواء ولكنها ترفض أن يكون للدول الأوروبية أدنى مراقبة أو تداخل في شؤون هذه الولايات .

وقد وردت إلينا جرائد البريد الأخير ناشرة

وقد وردت إلينا جرائد البريد الأخير ناشرة

ناشرة نصوص هذه المذكرة محتوية
على ما يأتي
أولاً . تقليل عدد الولايات في تلك
الأراضي التي يسكنها الأرمن حتى يسهل
تقويم أمورها بقلة ما يلزمها من النفقات
والمال الاكفاء وقتئذ

ثانياً . حسن انتقاء الولاية وكفالة
ذلك تكون بمراجعة الباب العالي عند تعيينه
غير موصوف بالكفاءة ويستلزم ذلك أن تبلغ
الدول بصورة تشبه الرسمى اسم من
يرض لتعيين حتى لا يحدث الخلاف
في المستقبل

ثالثاً . العفو عن المتهمين بذنوب سياسية من
الأرمن وكذلك المحكوم عليهم بسبب ذلك .

رابعاً . التصريح إلى كل المهاجرين والمنفيين من
الأرمن بالرجوع إلى بلادهم ورد ما انتزع من
أموالهم إليهم .

خامساً . أن تُشكّل لجان مخصوصة للفصل في
القضايا المشكّلة والمتأخرة يكون نصف أعضائها من
المسلمين والنصف من المسيحيين .

سادساً . تعيين مفتشين للسجون من المسلمين
والمسيحيين معاً لتفتيشها ورفع التقرير عنها .

سابعاً . تعيين معتمد يستلزم تصادق الدول على
انتدابه لمراقبة تنفيذ الإصلاحات الجديدة وتعهد
أعمال إنشاء هذه الحكومة المرغوب تشكيلها على

نصوص هذه المذكرة محتوية على ما يأتي :

أولاً . تقليل عدد الولايات في تلك الأراضي
التي يسكنها الأرمن حتى يسهل تقويم أمورها بقلة
ما يلزمها من النفقات والعمال الأكفاء وقتئذ .

ثانياً . حسن انتقاء الولاية وكفالة ذلك تكون
بمراجعة الباب العالي عند تعيينه غير موصوف
بالكفاءة ويستلزم ذلك أن تُبلغ الدول بصورة تشبه
الرسمى اسم من يُعرض للتعيين حتى لا يحدث
الخلاف في المستقبل .

ثالثاً . العفو عن المتهمين بذنوب سياسية من
الأرمن وكذلك المحكوم عليهم بسبب ذلك .

رابعاً . التصريح إلى كل المهاجرين والمنفيين من
الأرمن بالرجوع إلى بلادهم ورد ما انتزع من
أموالهم إليهم .

خامساً . أن تُشكّل لجان مخصوصة للفصل في
القضايا المشكّلة والمتأخرة يكون نصف أعضائها من
المسلمين والنصف من المسيحيين .

سادساً . تعيين مفتشين للسجون من المسلمين
والمسيحيين معاً لتفتيشها ورفع التقرير عنها .

سابعاً . تعيين معتمد يستلزم تصادق الدول على
انتدابه لمراقبة تنفيذ الإصلاحات الجديدة وتعهد
أعمال إنشاء هذه الحكومة المرغوب تشكيلها على

النمط الجديد ويصحب هذا المعتمد معاون مسيحي إن كان هو مسلماً أو مسلم إن كان مسيحياً .

ثامناً . تشكيل لجنة مراقبة دائمة فى الأستانة تكون تحت رئاسة موظف عام من رجال السلطنة وعضوية ستة من كبار موظفيها المشهود لهم بالكفاءة والاستقامة وطول الباع فى الإدارة والقضاء والمالية نصف هؤلاء من المسلمين ونصفهم من المسيحيين ويكون اجتماعها بالبواب العالى مرة على الأقل فى كل شهر . وهى تكون بمنزلة السلطة العالية التى لها القول الفصل فى تصرفات حكومات الولايات الأرمنية .

تاسعاً . التعويض على الأرمن الذين يشتكون بحصول أضرار لهم فى أملاكهم بسبب حوادث ساسون وتالورى وغيرهما ، ويوكل الفصل فى هذه المسئلة إلى عهدة المعتمد العثمانى المذكور فى الاقتراح السابع .

عاشراً . أن لا يكون الحكم بإسلام من يُغير عقيدته من النصرارى قبل مضى أسبوع من تاريخ طلبه وأن يلاحظ الضمان المعطى للأرمن فى ذلك بالخط الهمايونى الصادر سنة ١٨٥٦ .

حادى عشر . يتكفل الباب العالى بالمحافظة على كل الحقوق والامتيازات الممنوحة لكهنة الأرمن

على انتدابه لمراقبة تنفيذ الإصلاحات الجديدة وتمهيد أعمال انتداه هذه الحكومة المترغوب تشكيلها على النمط الجديد ويصحب هذا المعتمد معاون مسيحي إن كان هو مسلماً أو مسلم إن كان مسيحياً

ثامناً . تشكيل لجنة مراقبة دائمة فى الأستانة تكون تحت رئاسة موظف عام من رجال السلطنة وعضوية ستة من كبار موظفيها المشهود لهم بالكفاءة والاستقامة وطول الباع فى الإدارة والقضاء والمالية نصف هؤلاء من المسلمين ونصفهم من المسيحيين ويكون اجتماعها بالبواب العالى مرة على الأقل فى كل شهر . وهى تكون بمنزلة السلطة العالية التى لها القول الفصل فى تصرفات حكومات الولايات الأرمنية

تاسعاً . التعويض على الأرمن الذين يشتكون بحصول أضرار لهم فى أملاكهم بسبب حوادث ساسون وتالورى وغيرهما ويوكل الفصل فى هذه المسئلة إلى عهدة المعتمد العثمانى المذكور فى الاقتراح السابع

عاشراً . أن لا يكون الحكم بإسلام من يغير عقيدته من النصرارى قبل مضى أسبوع من تاريخ طلبه وأن يلاحظ الضمان المعطى للأرمن فى ذلك بالخط الهمايونى الصادر سنة ١٨٥٦

حادى عشر . يتكفل الباب العالى

طبقاً لما فى القانون الأساسى الصادر فى سنة ١٨٦٣ .

ثانى عشر . الولايات التى يكون الأرمن فى بعض فصيلتها عدداً وافراً من الأهالى يلزم أن يصحب الوالى موظف مسيحي ينظر فى الشؤون التى تخص مصالح الأرمن هناك حيث يكون هو ملاذ شكاياتهم وهو يبلغها للوالى وينظرانها بالاتفاق بينهما ، وإن كان فى تلك الولايات أماكن أكثر أهليها من الأرمن يُغير التقسيم الإدارى الحالى فيها وتُعامل كما تُعامل البلدان التى على شاكلتها فى تلك الولايات الأرمنية بحسب مشروع الإصلاح الجديد اهـ .

هذا ما تضمنته مذكرة الدول الثلاث ، وبديهي أن قبولها كما جاءت لا يُعتبر إصلاحاً لولايات الأرمن ولكن يعتبر تنازلاً مهيناً عن حقوق السلطنة العلية عليها . ولم يكن ينتظر من الدولة أن تقبل على نفسها مثل هذا العار العظيم وقد جاء جواب الباب العالى عليها لا يتجاوز عدل ولا يتعداه إنصاف فإذا كانت الدول الثلاث تطلب المحافظة على حقوق الأرمن لكونهم مسيحيين فلا ينبغى لها أن تغفل حقوق السلطة الشرعية عليهم وأنها إن فعلت ذلك فقد اختصمت العالم الإسلامى بأسره لأنها تكون قد استخفت بحقوقه وصادرتة فى

بالمحافظة على كل الحقوق والامتيازات المنوحة لكهنة الارمن طبقاً للقانون

الاساسى الصادر فى سنة ١٨٦٣

ثانى عشر . الولايات التى يسكنون الارمن فى بعض قصبها عدداً وافراً من الاهالى يلزم أن يصحب الوالى موظف مسيحي ينظر فى الشؤون التى تخص مصالح الارمن هناك حيث يكون هو ملاذ شكاياتهم وهو يبلغها للوالى وينظرانها بالاتفاق بينهما وإن كان فى تلك الولايات أماكن أكثر أهليها من الارمن يُغير التقسيم الإدارى الحالى فيها وتُعامل كما تُعامل البلدان التى على شاكلتها فى تلك الولايات الارمنية بحسب مشروع الإصلاح الجديد اهـ

هذهما تضمنت مذكرة الدول الثلاث

وبديهي أن قبولها كما جاءت لا يتبراصلاماً لولايات الارمن ولكن يتبر تنازلاً مهيناً عن حقوق السلطنة العلية عليها . ولم يكن ينتظر من الدولة أن تقبل على نفسها مثل هذا العار العظيم وقد جاء جواب الباب العالى عليها لا يتجاوز عدل ولا يتعداه انصاف فاذا كانت الدول الثلاث تطلب المحافظة على حقوق الارمن لكونهم مسيحيين فلا ينبغى لها أن تغفل حقوق السلطة الشرعية عليهم وانها إن فعلت ذلك فقد اختصمت العالم الاسلامى بأسره

حياته السياسية القائمة بوجود خلافة إسلامية كبرى وجودها ضروري لا طمئنان خواطر شعب عظيم لا يقل عن نحو ثلاثمائة مليون من البشر . ولا يخفى أن الدول الثلاث لا تستطيع أن تستغنى عن مرضاة خواطر المسلمين الذين تُؤلف منهم عمالات كثيرة تحت راياتهم لم يُعهد عليهم يوماً ما أنهم نزعوا إلى شق عصا الطاعة ونبذ واجبات السلطان الذى عليهم بسبب اختلاف الدين بينهم وبين حكوماتهم كما فعل الأرمن مع الدولة العلية فى هذه الأيام الأخيرة . وإذا كانت الظروف الحالية تخضع الخلافة الإسلامية الكبرى إلى قبول تداخل الدول فيما هو من قبيل عصيان شعب متمرد على حكومته الشرعية فليس من المحتمل أن تخضعها إلى قبول هوان عظيم مثل ما تضمنته هذه المذكرة ويخشى أن هذه المساعدة الشاذة تُعلم الأمم الإسلامية الخاضعة فى كثير من القارات إلى حكومات ليست على دينها أن تتمسك بذرائع جديدة لا يحمد التمسك بها عند تلك الحكومات ولربما تفضى إليه من دواعى القلق والاضطراب . وسنعود إلى إفاضة القول فى هذا الموضوع مرة أخرى .

لأنها تكون قد استخفت بحقوقه ومصدره فى حياته السياسية القائمة بوجود خلافة إسلامية كبرى وجودها ضروري لا طمئنان خواطر شعب عظيم لا يقل عن نحو ثلاثمائة مليون من البشر . ولا يخفى أن الدول الثلاث لا تستطيع أن تستغنى عن مرضاة خواطر المسلمين الذين تؤلف منهم عمالات كثيرة تحت راياتهم لم يُعهد عليهم يوماً ما أنهم نزعوا إلى شق عصا الطاعة ونبذ واجبات السلطان الذى عليهم بسبب اختلاف الدين بينهم وبين حكوماتهم كما فعل الأرمن مع الدولة العلية فى هذه الأيام الأخيرة . وإذا كانت الظروف الحالية تخضع الخلافة الإسلامية الكبرى إلى قبول تداخل الدول فيما هو من قبيل عصيان شعب متمرد على حكومات الشرعية فليس من المحتمل أن تخضعها إلى قبول هوان عظيم مثل ما تضمنته هذه المذكرة ويخشى أن هذه المساعدة الشاذة تلم الأمم الإسلامية الخاضعة فى كثير من القارات إلى حكومات ليست على دينها أن تتمسك بذرائع جديدة لا يحمد التمسك بها عند تلك الحكومات ولربما تفضى إليه من دواعى القلق والاضطراب . وسنعود إلى إفاضة القول فى هذا الموضوع مرة أخرى .